

الاستراتيجية الإيرانية بين المحددات الدينية والمصلحية

أ.م.د. عبد الحميد العيد الموسوي

مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية - جامعة بغداد - العراق

ملخص:

احتلت السياسة الإيرانية مساحة كبيرة من النقاش ولعل طبيعة النظام السياسي الإيراني الذي ظهر بعد الثورة الإسلامية يلعب دورا كبيرا في طرح العديد من التساؤلات حول السياسة الإيرانية. وفي البدء يمكن القول أن المبادئ التي تحتويها البنود الأربعة الواردة في الفصل العاشر من دستور الجمهورية الإسلامية من أهم محددات السياسة الإيرانية، وبلا شك يواجه المتابع للشأن الإيراني تصريحات متضاربة، وإشارات متغيرة، وسياسات متناقضة أحيانا تصدر عن مسئولين إيرانيين. ويُلاحظ أن هنالك تخبطا في تفسير هذه الظاهرة. فمرة يسود التحليل أن إيران تُدار من شخص المرشد الأعلى للثورة الإسلامية/الولي الفقيه، ومرة أخرى تتفاعل

أو تتشائم النُخب وصناع القرار في العالم بقدم رئيس جمهورية جديد أو ذهاب آخر، ثم لا يلبثون من جديد أن يحتاروا في قراءة هذا المشهد المعقد.

ويمكن القول في البدء أن الثورة الإسلامية الإيرانية أحدثت منذ العام 1979م، متاعب كثيرة تعمقت في الشرق الأوسط. وقد هزت الحى الثورية بكل شدة العلاقات الدولية، وعدت إيران: كتمهيد لظهور الإسلام السياسي في المنطقة، واليوم وبعد مرور (37) عاما على ولادة الجمهورية الإسلامية، تعود إيران من جديد إلى واجهة المشهد السياسي في سياق إطار عام اتسم بأحداث الحادي عشر من أيلول من العام 2001م.

Abstract:

Iranian politics occupied a large area of debate and perhaps the nature of the Iranian political system that emerged after the Islamic Revolution plays a big role in asking many questions about politics. Alaaranihi.ovi start could be argued that the principles contained in the four items listed in Chapter X of the Constitution of the Islamic Republic of the most important determinants Iranian policy, and undoubtedly faces a supervisor of the Iranian affair conflicting statements and signals heterogeneous, and sometimes contradictory policies issued by Iranian officials. And noticed that there is confusion in the interpretation of this phenomenon. Again and analysis prevails that Iran managed from someone Supreme Leader of the Islamic Revolution / Wali al-Faqih, and once again

optimistic about or Ti_am elites and decision makers in the world the arrival of a new president or go another, and then they simply reaffirmed that Ihtaroa reading this scene complex.

It can be said in the beginning that the Iranian Islamic revolution brought about since 1979, and many troubles deepened in the Middle East. Revolutionary fever has been rocked with all the intensity of international relations, and promised Iran: a prelude to the emergence of political Islam in the region, and today, after the passage of 37 years since the birth of the Islamic Republic, Iran is back again to the forefront of the political scene in the context of a general framework marked by the events of atheist tenth of September 2001 m.

إحتلت طبيعة النظام السياسي الإيراني الذي ظهر بعد الثورة الإسلامية وبالخصوص فيما يتعلق بسياسته مساحة كبيرة من النقاش على كل المستويات، وهو ما طرح العديد من التساؤلات حول كيفية رسمها وإتخاذ قراراتها وفي البدء، يمكن القول أن المبادئ التي تحتويها البنود الأربعة الواردة في الفصل العاشر من دستور الجمهورية الإسلامية يعد من أهم محددات هذه السياسة وهو ما أدى بالمتابع للشأن الإيراني - عموماً - إلى مواجهة تصريحات متضاربة، وإشارات متغيرة، وسياسات متناقضة أحيانا تصدر عن مسئولين إيرانيين، وإلى ملاحظة أن هنالك تخبطا في تفسير هذه الظاهرة، التي تجنح مرة بالتحليل إلى أن إيران تُدار من قبل شخص المرشد الأعلى للثورة الإسلامية/الولي الفقيه، ومرة أخرى إلى عدم اليقين لدى النُخب وصناع القرار في العالم لضبط مساراتها، وذلك بسبب قدوم رئيس جمهورية جديد أو ذهاب آخر، ثم لا يلبث هؤلاء أن يجدوا أنفسهم - من جديد - في حيرة أمام قراءة هذا المشهد المعقد.

ويمكن القول في البدء أن الثورة الإسلامية الإيرانية أحدثت منذ العام 1979م، متاعب كثيرة تعمقت تأثيراتها في منطقة الشرق الأوسط. والتي مثلتها تلك الحمى الثورية التي هزت بكل شدة مسارات العلاقات الدولية، حيث عدت إيران فيها كمنطلق لظهور الإسلام السياسي في هذه المنطقة، واليوم وبعد مرور (37) عاما على ولادة الجمهورية الإسلامية، تعود إيران -مرة أخرى- إلى واجهة المشهد السياسي، وذلك في سياق إطار عام أُنسم بتأثيرات أحداث الحادي عشر من أيلول من العام 2001م.

وتقود العديد من المواقف الحدية (غير المنضبطة) للرئيس (محمود أحمددي نجاد)، واستشهاداته الدينية المتكررة بالمراجع، ومعاداته للصهيونية المعبرة عن هذه السياسة إلى التساؤل بخصوص علاقة الوضع الحالي لإيران مقارنة مع المشاهد الأولى للثورة الخمينية؟

والملاحظ، أن هذا المسار الذي دفع إلى هذا التساؤل قد أعتزته مواقف متداخلة إختلطت فيها إتهامات الغربية لطهران، بسبب رغبتها في امتلاك ترسانة نووية عسكرية، وما أثارته من ردود أفعال إقليمية ودولية، فضلا على الرغبة في قيادة محور شيعي في المنطقة، للتحكم في قيادتها وممارستها للسياسة التي تسببت في فقدان الاستقرار بالعراق (أي زعزحته)، قد أظهر أن إيران الثورية التي لعبت في أكثر من مرة واحدة الورقة البراغمية (المصلحية-الواقعية) على حساب عقيدتها (أيديولوجيتها)، تهدف - بالدرجة الأولى - إلى المحافظة على المصلحة الوطنية، وأن مساندتها للحركات الإسلامية في المنطقة هي مجرد توظيف يجب أن يتفق ويتماشى مع تلك الإستراتيجية التي تمكنها من تنفيذ سياستها المتصفة بالبرغماتية.

والواقع أن متطلبات معرفة الوسيلة التي اختارتها إيران، ولاسيما في ضوء الصراع على السلطة الممتد بين مختلف التيارات السياسية المختلفة للنظام السياسي في إيران، وما أفرزته من

نتائج أو مخرجات مؤثرة في سياستها على المستويين الداخلي والخارجي، يطرح إشكالية مفادها : هل تلك المواجهة هي التي يمكن أن تكشف الواقع الممارس الذي يظهر الوجه الجديد للجمهورية الإسلامية في إيران؟

وتعد هذه الدراسة محاولة لتفكيك متغيرات هذا الواقع، وتجلي بعض الغموض الذي يكتنفه للتمكن من الإجابة على الأسئلة المطروحة، وذلك بواسطة الإعتماد على المفردات الآتية:

المحور الأول: السياسة الإيرانية من مظاهر المثالية إلى الواقعية: لقد أفضت التقلبات الكبيرة التي مر بها نظام الكتلتين الذي كان يتحكم بمجمل رقعة الشطرنج الجيوبوليتكية في السبعينات إلى بداية القطيعة من قبل ما يسمى بالثورة الدينية التي تميزت عن الحركات الإقليمية الأخرى، عن طريق رفع شعارها الصريح: "لا شرقية ولا غربية ثورة إسلامية"، في محاولة تجربة منها إلى إنشاء مفهوم أيديولوجي جديد تمثل بـ (الجمهورية الإسلامية)، أي الحكم الديني ذو السياسة الداخلية، وحتى السياسة الخارجية المهيمن عليها عن طريق تطبيق القوانين الإسلامية، وفي إطار هذا السياق وهذه الرؤية التي تطرحها وجهة النظر الإسلامية المتبناة تم تقسيم العالم إلى قسمين: دار السلام، وهي: مجال الإسلام، ودار الحرب، وهي: مجال الكفار. وقد ترك نفي (محمد رضا شاه) آخر وجوه "الشاهنشاهية" الإيرانية مكانة إلى آية الله روح الله (الخميني) الذي رحب به من قبل المتظاهرين المبتهجين بقدمه، وهو الذي أعلن عن تبني وإيصال معطى سياسي جديد في القضايا الدولية.

ولقد أفصح - الخميني - ومنذ وصوله في العام 1979م، وعلى إثر تعين حكومة جديدة من أجل محاكمة سلالة الشاه، بالقول: "إنني سأضرب بعنف الحكومة الحالية، وسوف أدفع بكل رجالها إلى العدالة قبالة المحاكم التي سوف أشكلها"⁽¹⁾، وعلى الرغم من ترأس (مهدي بازرغان) الحكومة الجديدة، المكونة من عدة جماعات ثورية: (الماركسية والفوضوية، الليبرالية أو العلمانية)، فإن الحزب الديني بدأ بتوسيع دوره وفرض قبضته على البلاد بمساعدة اللجان الثورية، التي تم إنشاؤها في المساجد، والتي تضم: مناضلين إسلاميين، وغير إسلاميين، من اليسار المتطرف. وقد أعتمد مبدأ الجمهورية الإسلامية عن طريق الاستفتاء الشعبي، وفي شهر نيسان/ من العام 1979م، تكفل الجناح الثوري (الباسدران) - الجناح شبه العسكري - بمهمة الحفاظ على مكتسبات الثورة الإسلامية، وهو ما عزز من إمكانات تدخل رجال الدين⁽²⁾، وتفعيل دورهم في إدارة سياسة البلاد.

والجدير بالذكر أن هذا النمط من الحكم قد تم استقباله استقبالا سيئا من قبل الدول الغربية في ذلك الوقت⁽³⁾، وبالأخص من قبل الرئيس (جيمي كارتر)، الذي جعل من حقوق الإنسان شعارا وحجة سياسية ضد الاتحاد السوفيتي، ونأى بنفسه عن الحكم المطلق للشاه، غير أن الدولتين قد توصلتا إلى أرضية تفاهم مشترك، نظرا لأن رئيس الوزراء الإيراني (مهدي بازرغان) - الذي كان يعد

ويوصف: بأنه رجل معتدل- ومستشار الأمن القومي الأمريكي (زبيغنيو بريجنسكي) قد إلتقيا في الجزائر العاصمة يوم 1 تشرين الثاني من العام نفسه⁽⁴⁾. وقد كان ذلك الإجتماع بمثابة حجة للطلاب من أنصار الخميني⁽⁵⁾، وأنصار الخط المعادي للإمبريالية، أن يطلقوا ما أسموه ب(الثورة الثانية) الذي تبلور عنها احتجاز الرهائن (62) الأمريكيين الموظفين في السفارة الأمريكية في طهران⁶، ذلك العمل الذي أقدم عليه وقرره الطلاب أنفسهم، منح آية الله (الخميني) فرصة لوضع الدولة تحت وصاية رجال الدين، وتهيئ المعارضة التي كانت تنادي بإقامة علاقات سلمية مع الغرب، غير أن هذا الحدث قد مثل أول قطيعة كبرى (حسب بعض الرؤى) بين طهران وواشنطن.

لكن إذا كانت الثورة الإسلامية قد سجلت قطيعة أيديولوجية، فإنها كذلك تمثل تأكيداً على الاستقلالية الوطنية، لا سيما أن الإيرانيين لم ينسوا الصدمة الجماعية التي تعرضوا لها في عام 1953م، والمتمثلة في إسقاط رئيس الوزراء (مصدق محمد)، رمز الفخر الوطني من الحكم، وما رافقه من ثورة شعبية ضد التدخلات الأجنبية التي قادت إلى الانقلاب، والإطاحة به وهي العملية التي كانت ورأها وكالة الاستخبارات الأمريكية والبريطانية⁷، والسبب أن الدكتور (محمد مصدق) بمجرد وصوله إلى السلطة كان قد اقترح على البرلمان قانون تأميم النفط، والذي تم اعتماده في العام 1951م، وفي أعقاب ذلك قطعت طهران علاقاتها مع لندن، وخضعت إيران إلى حصار دولي حتى العام 1953م، حتى تم تغيير النظام بالقوة والاستعاضة عنه بالإمبراطور (محمد رضا بهلوي) الذي أصبح شاه إيران⁽⁸⁾.

والواقع، أن إيران لم تعرف أبداً حرب التحرير الوطني، لذلك فإن معارضة هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت واحدة من أهم المبادئ التأسيسية لحركة (عدم الرضا والقبول) التي تحولت لاحقاً إلى ثورة، وإن الخطاب السياسي العلماني كما دافع عنه الدكتور (محمد مصدق) قد تبين: انه خطاب غير فعال، كما ظهر ذلك في الانقلاب الأخير، وفي ذلك السياق كان الإسلام وسيلة جديدة للتعبير ذات فعالية ونجاعة كبيرتين بالنسبة للقومية الإيرانية⁽⁹⁾.

أما السلطة الإيرانية القائمة بعد الثورة فقد ضمت أيضاً حساسيات وديناميكيات مختلفة جداً ومتناقضة منهم: الكتاب والمثقفين والناشطين الليبراليين في مجال حقوق الإنسان، ونشطاء اليسار وأقصى اليسار ومناهضين للإمبريالية وتجار البازار، وبالطبع رجال الدين، ومع ذلك فإن احتجاز الرهائن في السفارة الأمريكية شكل ضربة حقيقية وانقلاب أدى إلى: إقالة رئيس الوزراء (مهدي بازرگان)، وإبعاد الليبراليين وذلك لمصلحة الإسلاميين المتطرفين، وقد ظلت الأحزاب العلمانية غير نشطة، بسبب الشعبية العالية لروح الله الخميني⁽¹⁰⁾.

وقد استفاد ذلك الأخير، بسبب الشعبية التي يتمتع بها عند جزء كبير من المجتمع الإيراني، وبمساندة حزب تودة، ومجاهدي الشعب (خلق)، وكذلك منظمات أقصى اليسار، فضلاً على الموافقة

التي تمت على دستور الجمهورية الإسلامية في استفتاء يوم 12 تشرين الثاني/ من سنة 1979م، فيما تقرر القيام بثورة ثقافية في العام 1980م، ذلك القرار الذي تسبب في غلق الجامعات لمدة عامين، وهو ما أضعف القوى غير الدينية التي مازالت - في ذلك الوقت - تتمتع بموقف قوي في الحرم الجامعي، وإن إقالة الرئيس (أبو الحسن بني صدر) في حزيران / 1981م، أدى إلى قيام مواجهات مسلحة واشتباكات مع النظام الذي قام بدوره بحملة قمع شرسة على حركات أقصى اليسار⁽¹¹⁾.

ولقد كان الهدف من إستخدام العنف يكمن في وضع حد للمعارضة السياسية، وبما يتوافق مع تقنية وتطهير سريعة لبقايا النظام السابق، عن طريق حملات الإعتقال والإدانة والدفع بهم إلى الهجرة وإلى المنفى وهو ما أدى، وفي العام 1983م، إلى القضاء على حزب (توده) الذي استمر في مساندة لروح الله الخميني.

وهكذا إذن فضلت طهران عقيدتها الدينية عن طريق تطوير سياسة حقيقية لتصدير الثورة، وكما أوضح (تيري كوفيل): "أن الهدف كان يتمثل بمساندة الحركات الإسلامية، وحركات التحرر في العالم فكريا وماليا، تلك الحركات التي تحارب القوى الغربية أو الحكومات الإسلامية الفاسدة". وإنعكست هذه السياسة في تم تنظيم مجموعات شعبية مدعومة من قبل إيران وفي البحرين في محاولة منها للقيام بانتفاضة في العام 1981م، وفي المملكة العربية السعودية كانت مناسبات الحج إلى مكة المكرمة فرصة للمواجهات بين (المسؤولين) الإيرانيين وقوات الشرطة السعودية، وفي العراق نظم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية الذي يتخذ من إيران مقرا له، وبمساعدة الأحزاب الشيعية عدة هجمات ضد نظام صدام حسين. وقد ساعدت إيران كذلك الأحزاب الشيعية المقاومة للاتحاد السوفيتي في أفغانستان، فيما تم تقديم الدعم المالي لمنظمة التحرير الفلسطينية، ومن ثم إلى حركة حماس⁽¹²⁾.

أما في لبنان فقد كان التدخل الإيراني حاضرا وبوضوح في أوج الحرب الأهلية اللبنانية، الإعلان عن الجمهورية الإسلامية في إيران، كان هنالك من المتطوعين من عبر عن رغبته في مساعدة الفلسطينيين بلبنان، والذين تم إرسالهم إلى سوريا لتلقي التدريبات العسكرية في تواجد التجمعات الفلسطينية، فضلا عن أن هنالك العديد من الشيعة اللبنانيين المولعين بالثورة، والذين أرادوا أيضا تقديم الدعم للفلسطينيين، عن طريق لعب دور في المعركة ضد الدولة العبرية، ومن ثم الانضمام إلى القوات المكونة من المسلمين في منظمة التحرير الفلسطينية، أما سوريا التي كانت متداخلة وبعمق بالشؤون اللبنانية، فقد كانت الحليف الإقليمي الوحيد لطهران، وبعد مدة وجيزة من اجتياح إسرائيل لجنوب لبنان في العام 1982م، قام الجيش السوري الذي كان يسيطر على منطقة البقاع، والذي أعطى الإذن إلى الإسلاميين الشيعة المنفيين في إيران بنشر آلاف الناشطين في المنطقة⁽¹³⁾، وقد اتخذ حزب الله اللبناني أصوله من ذلك الحدث¹⁴، والذي ضم إلى صفوفه، كتنظيم جديد وبشكل

واسع الفرع اللبناني لحزب الدعوة، ومجموعة شيعية عراقية، وكذلك ميليشيا حركة أمل الشيعية، وكان أعضاء القيادة لهذا الحزب (حزب الله) قد تدربوا وتعلموا في النجف الأشرف، حيث كان آية الله الخميني قد قضى هناك عدة أعوام في المنفى⁽¹⁵⁾.

وكانت الأفكار الأولى " لأيديولوجية " (أو تمذهب) روح الله (الخميني) تتمثل بوضع حد للانقسام بين الدول الإسلامية عن طريق إقامة تحالفات مع الحركات ذات الإيمان نفسه، من أجل العودة إلى مجتمع دولي من المؤمنين (الأمة)، وكانت هنالك في البداية رغبة بالتضامن بين عموم العالم الإسلامي عن طريق رفض التمييز القومي، وخصوصا بين الشيعة والسنة.

ومع ذلك فإن، الايوتوبيا الثورية سرعان ما تم خرقها، بسبب الثمن الذي تطلب دفعه بعد احتجاز الرهائن الأمريكيين، فالجمهورية الإسلامية تعرضت إلى أزمة حقيقية إقتصادية، بسبب عزلتها الدولية، لكن كان من الواضح إن صدام حسين الرئيس الوحيد الذي كان يتجراً على مهاجمة طهران من دون موافقة ضمنية من الولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁶⁾، وفي أثناء العام 1980م، أكد (زيغينيو بريجنسكي) بصراحة: بأن صدام حسين يمكن أن يكون: " النار المضادة للثورة الإسلامية والتوسع السوفيتي " ⁽¹⁷⁾، وهو التصريح الذي كان بمثابة الضوء الأخضر لبغداد التي شنت حرباً برية وجوية عام 1980م، من أجل احتلال العديد من مدن جنوب إيران.

وتعتبر صعوبة تلك الحرب هي السبب الذي قاد إيران إلى تفضيل (أو إعطاء الأولوية) لمصالحها الوطنية على حساب الجماعة الإسلامية، وقد كشفت قضية (إيران كونترا) كذلك قدرة طهران على معارضة أيديولوجيتها من أجل الحفاظ على سيادة حدودها⁽¹⁸⁾، وعلى الرغم من الصدى العالمي، فإن الثورة الإيرانية قد تنافست مع المملكة العربية السعودية، والتي أخذت على عاتقها تحقيق آمال للتشيع للثورة، وتحفيز بقية الأمة الإسلامية⁽¹⁹⁾ للسير في توجهاتها، بالإضافة إلى أن هيبة الدولة السعودية (السلالة) كانت كبيرة جداً، لكونها مرتبطة برعاية الأماكن المقدسة، فضلاً على وجود القوات السوفيتية بأفغانستان في العام 1979م، خلق شعوراً حقيقياً في المجتمع الإسلامي، قد دفع - مع مرور الوقت -

بالآلاف من المجاهدين الممولين من الرياض، والمدربين من قبل الأجهزة السرية الباكستانية، وتحت إشراف وكالة المخابرات الأمريكية إلى الإلتحاق والانضمام إلى المقاومة الأفغانية، وفي وقت لاحق أدى زوال الكتلة الشيوعية إلى إكتسابها كدولة من الدول المصدرة للنفط وكحليفة للولايات المتحدة الأمريكية قوة إضافية⁽²⁰⁾.

وعلى العموم، فقد أحالت هذه التطورات دون تنفيذ لمشروعها السياسي - الديني الحامل لمظاهر المثالية التي رفعت شعارها - منذ البدء - والدفع بها إلى التحول لتبني متطلبات السياسة الواقعية التي فرضتها الأحداث المتتالية في المنطقة.

المحور الثاني : فشل الثورة والعودة إلى البراغماتية:

تشير بعض الدراسات - وبالأخص عند أوليفي راوي - أن التناقض بين الجانب الأيديولوجي للسياسة الخارجية الإيرانية والمصلحة الوطنية قد أسهم في نهاية المطاف في "إفلاس العقيدة" الإيرانية⁽²¹⁾. ففي خريف العام 1980م، وخلال الاجتماع بين المبعوثين الإيرانيين والأمريكيين من أجل حل وتسوية قضية رهائن السفارة الأمريكية، فإن واحدا من المطالب الإيرانية كان يتمثل في الحصول على قطع غيار وتجهيزات لمعدات عسكرية أمريكية بغية استخدامها، وهي التجهيزات التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية للنظام السابق⁽²²⁾،

وذلك خلافا لما إستمر روح الله (الخميني) يعلن عنه في خطبه كمناهضة الولايات المتحدة الأمريكية، وبشكل مواز متوعدا "بتدمير كل المصالح الأمريكية".

وعلى الرغم من رسالتها ومهمتها في حماية الأمة الإسلامية، وفي عام 1982م، فإن إيران تركت حكومة دمشق تقتل الألاف من مواطنيها المسلمين في أثناء ثورة الإخوان المسلمين في مدينة (حماة)، لتجنب خطر فقدان حليف استراتيجي لها في المنطقة⁽²³⁾، وكذلك عندما عبرت طهران عن خصوصيتها الوطنية عندما فضلت واختارت عدم التفاعل والرد في أثناء ثورة الشيعة العراقيين ضد نظام صدام حسين في عام 1991م⁽²⁴⁾، وهو ما وضع

الجمهورية الإسلامية في مواجهة الاختيار بين المصلحة الوطنية، ونشر الثورة الإسلامية في أنحاء العالم لاسيما بعد وفاة روح الله (الخميني).

وفي ذلك السياق، فإن الرئيس الجديد (هاشمي رفسنجاني)، القادم من بيئة رجال الأعمال والتكنوقراط الإيرانيين، والقريب من تجار البازار⁽²⁵⁾، والمؤيد من قبل المتدينين الشيعة كان قبالة المهمة الصعبة والثقيلة بوضع إيران في مسارات اللعبة الدولية من جديد، والتوفيق بين البراغماتية والقيم الأيديولوجية، وكانت أولويته تتمثل بتطبيع علاقات بلاده مع الأوروبيين والدول العربية، وعن طريق إعلانه الحياد التام خلال حرب الخليج الأولى في عام 1991م، وهو ما مكنه من تجنب عداء إضافي من قبل الوطن العربي⁽²⁶⁾، فيما حقق - في الوقت نفسه - على بعض الثقة من جانب الدول الغربية، وهكذا تمكنت إيران في عهد (هاشمي رفسنجاني) من العودة الى طريق التطبيع وإلى السياسة البراغماتية، وكذلك باقامة تبادل اقتصادي فعلي مع أوروبا.

ففي الواقع : ان إيران التي تمتلك احتياطات نفطية كبيرة، والاحتياط الثاني من الغاز في العالم، كانت لا تخلو من فائدة للأوروبيين، فضلا عن ذلك فإن عدد سكان إيران والبالغ (76) مليون نسمة⁽²⁷⁾، والذين يمثلون سوقا كبيرة مع الاسواق الاقليمية الأخرى بالنسبة للإقتصاد الأوروبي، الذي يمكن أن يستفيد من العقوبات الأمريكية الرسمية على إيران والإحلال محلها.

وهو ما دفع إلى الدخول في المفهوم المسمى: بـ"الحوار النقدي" في عام 1992م، الذي وضعته وتقدمت به الترويكا الأوروبية، الذي إرتكز على نقاط خمس رئيسة (قضايا)، والتي تمثلت بـ عملية السلام الاسرائيلية- الفلسطينية، والفتوى ضد سلمان رشدي، وتقديم الدعم للجماعات التي تعد جماعات إرهابية، ومسألة حقوق الإنسان، والأسلحة المسممة بـ(أسلحة الدمار الشامل)⁽²⁸⁾.

ومع ذلك، فإن رغبة إيران واستعدادها لتطبيق سياسة واقعية، فقد واجهت الأسس الأيديولوجية لنظام الحكم نفسه، والتي كانت غير قادرة على التكيف مع المعايير السياسية الأوروبية، وهو ما أدى إلى ظاهرة إستمرار الفتوى، التي ترافقت مع التوقيع على العديد من عقود السلاح مع روسيا الاتحادية، وإستمرار الدعم المقدم للحركات التي تسمى "ارهابية"، تفاقم إنتهاك حقوق الإنسان الى أبعد حد، بسبب قتل المعارضين السياسيين المنفيين في فرنسا وألمانيا، ومن بينهم: رئيس الوزراء الأسبق (شابور بختيار)⁽²⁹⁾.

ولم تكن الأيديولوجية الإيرانية العقبة الوحيدة أمام مبادئ الإصلاح السياسي، حتى وان كان المرشد الأعلى للثورة يمتلك الكثير من السلطات، فانه لا يملك السلطة المطلقة مثل رئيس الجمهورية المنتخب من الشعب، و هو ما جعل من الصعوبة على النظام تبني واعتماد توجهات سياسية واضحة، وبالأخص بسبب الإنشقاق بين المحافظين والإصلاحيين، وهو ما أوجب يجب الأخذ بنظر الإعتبار بقوة الباسدران، والجيش، وإذاعة وتلفزيون الدولة، ومجلس صيانة الدستور، ومؤسسة القضاء أو كذلك مختلف الفصائل التي تشكل المشهد السياسي والإجتماعي الإيراني.

ومنذ اعلان حكومة رجال الدين، فان عدد سكان ايران قد تضاعف تقريبا من ضمنهم : (60%) من مواليد ما بعد الثورة، وأن أغلبية أولئك الشباب، وعلى الرغم من تعليمهم الاسلامي، فهم يرفضون كليا القيم التي تنادي بها الجمهورية الاسلامية، ويبدون صراحة ميلا واهتماما لنمط الحياة الحديثة، وهو التناقض الذي ظل يثير العديد من المخاوف بين القادة الإيرانيين، وأن لجوء النظام إلى إستخدام أسلوب التهيب والقمع والمحسوبية المرتبط بعائدات النفط لشراء ولاء بعض الجماعات غير فعال، فضلا على أن دور الشباب الذين يحق لهم التصويت عند سن الخامسة عشر من العمر، والنساء اللاتي يلعبن دورا نشطا للغاية عبر العديد من الجمعيات سوف يؤثر إلى حد كبير في الواقع السياسي للمجتمع الإسلامي الإيراني ما بعد الثورة⁽³⁰⁾، ومع ذلك فان التطور في المجتمع الإيراني قد أدى الى تغيير حقيقي في إنتخابات عام 1997م، مع فوز المرشح الاصلاحى (محمد خاتمي)⁽³¹⁾، وهو ما دفع ولأول مرة منذ قيام الثورة، بالخطاب الرسمي إلى بدأ الحديث عن المجتمع المدني، وسيادة القانون، وحرية الرأي، وليس الديمقراطية الاسلامية.

وبالملاحظ، أن الفساد المستشري المتأصل لدى كبار مسؤولي إيران الذي تستنكره وسائل الإعلام، بشكل منتظم، بسبب الثروات الشخصية، نادرا ما كان يؤدي الى المحاكمات القضائية في البرلمان،

وإن أفكار المساواة التي كان ينادي بها روح الله (الخميني) قد فقدت قيمتها، إذ يعتقد الشباب: أن القادة والمسؤولين يتعاطون المزيد من المتاعب من أجل المحافظة على ثرواتهم، أكثر من إحترام وتلبية معتقداتهم الدينية أو السياسية، وكما أشار (برنارد هورساد) إلى "أن تقدم الإستهلاكية يمشي بالتوازي مع فشل الإسلام السياسي".

وقد عرف السيد خاتمي نجاحات كبيرة على الصعيد الدولي، فضلا على أن خطابه بخصوص "حوار الحضارات" المتعارض مع خطاب (ساموئيل هنتكتون)، أثارت العديد من الفرص الجديدة لدى الغربيين. وقد ذهب الرئيس خاتمي للدعوة الى: عدم تدخل بلاده فيما يتعلق بالصراع الاسرائيلي-الفلسطيني، في حين أنه قام بزيارة الى جنوب لبنان قبل ايام قليلة من إنتخابه، وطلب أثناءها بترك الشعارات المناهضة لإسرائيل، ومحوها...⁽³²⁾، وعلى الرغم من كل ذلك، ظلت الحكومة في ايران معادية لاسرائيل، وواصلت رسميا برنامجا بالاستيا، وهو السبب الذي جعل الخيبة أكبر بكثير من الأمل المعقود على "حوار الحضارات"، بالإضافة إلى أن الخطاب الموجه الى الشعب الامريكي والعديد من الرحلات الى الخارج، وكذلك الدعوة إلى إقامة علاقات حسن الجوار، لم تنجح في إقناع الآخرين بنياتها⁽³³⁾.

وعلى المستوى الداخلي، فإن التعايش التنافسي مع المحافظين قد عمل على شل كل محاولات الإصلاح للمجتمع المدني الإيراني، فضلا عن أن قوات الشرطة والقضاء والإعلام والشؤون الدينية، والتي يسيطر عليها - وفي جزء كبير منها - المرشد الأعلى للثورة الإسلامية قد منعت وصدت كل مقترحات البرلمان الذي كان لا يسير توجه كبار الموظفين المحافظين، والذين يحافظون على مراكزهم ومستوى معاشهم وحياتهم بفضل الثورة.

وقد ازدهرت الصحافة الحرة النافذة في مناخ حرية التعبير التي شجع عليها صعود السيد (محمد خاتمي) الى السلطة، وكذلك النقاشات بخصوص أسس النظام الدينية، والتي كانت محرمة ومحظورة على رجال الدين، قد انتشرت وسط الميادين العامة. ولكن بعدما تم قتل العديد من المثقفين في عام 1998م، وتم- ايضا- إغلاق الصحف الموالية للإصلاحيين، فيما تم جز العديد من المنشقين في السجون⁽³⁴⁾.

وقد إنعكس فشل الإصلاحيين أمام وعي وجمود الايرانيين عن طريق إلزام الحياد بالمشاركة في الإنتخابات الرئاسية، وقد علق الكثير منهم والمراقبين الأجانب الأمل كثيرا على عودة (هاشمي رفسنجاني) إلى الساحة السياسية، وإن مكانته ومركزه "كرجل دين محافظ وواقعي" يمكن أن يلي على السواء متطلبات المرشد الأعلى للثورة (علي خامنئي)، وفي الوقت نفسه فتح حوار مع الهيئات الدولة.

وإستخدام المرشح للرئاسة (رفسنجاني) كل الوسائل الحديثة للاتصال في عملياته الإنتخابية، إلا أن إنتخابات عام 2005م، أعطت الفوز لمرشح لم يراهن عليه أحد، وهو شخصية غير ممثلة لرجال الدين. لكنه إسلامي حتى النخاع، والذي تستند إيديولوجيته إلى الساعات الأولى للثورة الخمينية، وهو السيد: (محمود أحمدي نجاد) الذي يعد رمزا للقطيعة والتشدد، إذ كانت ولايته تبشر بعهد جديد في السياسة الإيرانية.

المحور الثالث : الصراع على السلطة في ظل أزمة البرنامج النووي.

في مواجهة لي الذراع بين آية الله (على خامنئي) والإصلاحيين، فقد سمح فوز (محمود أحمدي نجاد) للمرشد الأعلى للثورة الإسلامية على التأكيد وإكمال سيطرته على السلطة، فالرئيس الجديد قريب من الحركات السياسية الأكثر صلابة وقوة للنظام، ومحاط من قبل شخصيات دينية أصولية، مثل: آية الله (محمد تقي مصباحي يزدي)⁽³⁵⁾، والذي يشتهر بتأمره في الظل عند خلافة آية الله (علي خامنئي)⁽³⁶⁾، ذلك الفصل السياسي المكون من: أعضاء للأمن، مثل حرس الثورة الإسلامية، وحركة الشباب شبه العسكرية (الباسيج)، وأجهزة المخابرات والإستخبارات، وهي المجموعة المحافظة، التي تحاول عسكرة الحكومة الإيرانية عن طريق الإستحواذ أو الحصول على مناصب سياسية قدر الإمكان⁽³⁷⁾.

وقد جاءت تلك التحولات والتغيرات السياسية الداخلية في أوج الأزمة النووية التي إندلعت قبل الانتخابات الأخيرة، أضف الى ذلك وصول السيد (محمود أحمدي نجاد) الى السلطة الذي وضع حدا لسياسة الإنفتاح التي انتهجها السيد خاتمي، وأن مركزه ومكانته كرجل "متصلب" ليست هي المشكلة الرئيسة، نظرا لأن أغلب المراقبين يراهنون على استمرارية الحوار مع محافظ آخر من اليمين المسعى واقعي (براغماتي)، وهو السيد (هاشمي رفسنجاني)⁽³⁸⁾، والذي يحتفظ بتأثير كبير في النظام، ولاسيما أنه مدعوم عن طريق موقعه الجديد كرئيس لمجلس تشخيص مصلحة النظام (مصلحة الجمهورية الإسلامية)⁽³⁹⁾.

والملاحظ، أن مصدر القلق الكبير يكمن في تصريحات السيد (محمود أحمدي نجاد) الذي تعود إلى الساعات الأولى لثورة الإمام الخميني، والتي تشجع على تصدير الثورة الإسلامية (الاسلام السياسي)، والاستعداد لظهور الإمام الغائب⁽⁴⁰⁾، فضلا على محاربة الفساد، وإدانة النيات الامبريالية للغرب، إذ كان يريد أن يكون ممثل المستضعفين والمحرومين، في ثنايا ما يصدر عن لغته الشعبوية.

وعلى المستوى الدولي فقد عارضت السلطة الرئاسية لـ(محمود أحمدي نجاد) الغرب الامبريالي، إذ كان يريد إغواء جموع المسلمين عن طريق خطاب رجعي معاد للصهيونية، "كما قالها الإمام روح الله الخميني: إسرائيل يجب أن تمحى من الخريطة"، وأضاف قائلا: إن آية شخص يعترف بإسرائيل

سوف يحرق بنار غضب الأمة الإسلامية⁽⁴¹⁾، وفي 8 كانون الأول من العام نفسه عبر الرئيس عن شكوكه بخصوص حقيقة الإبادة الجماعية لليهود، واقترح: نقل إسرائيل إلى أوروبا⁽⁴²⁾.

وعليه فإن الحكومة الإيرانية الحالية - ما تزال - تذكر كثيرا الغربيين بأفعالهم " الشيطانية " في عام 1979م، والتي أسهمت في عزلة الملالي دوليا، وأن تصريحات السيد (محمود أحمددي نجاد) بخصوص الدولة العبرية، فضلا على موقفه المتعنت بخصوص الملف الإيراني قادت العديد من المراقبين إلى التساؤل إذا ما كانت إيران قد عادت إلى سياسة تصدير الثورة الإسلامية.

المحور الرابع : إسرائيل وقضية النووي: القطيعة والإستمرارية.

على الرغم من العديد من الإضطرابات والمشكلات التي بدأتها الجمهورية الإسلامية في إيران، فإن السياسة النووية لديها أوجه التشابه مع طموحات الشاه، حيث يعود البرنامج النووي الإيراني إلى عام 1960م، قبل وقت طويل من الثورة، فقد كانت الفكرة مواتية لتطوير الصناعة النووية للتحضير والتهيئة لمرحلة ما بعد النفط، وأن الطموح في الحصول على النووي يخدم عوامل أخرى أيضا ك: مواجهة التهديدات الخارجية، وضمان أمن إيران، وتأكيدا على مكانتها ومركزها كقوة إقليمية، والسيطرة على الخليج العربي، ومع ذلك، وللمفارقة فإن إحدى الإجراءات الأولى للثورة الإسلامية للإستيلاء على السلطة من قبل الخميني كانت في وضع حد لذلك البرنامج، إذ كان ينظر الى الطاقة النووية كسلاح للشر، إلا أن الهجوم العراقي في عام 1982م، قد أدى الى إعادة النظر في ذلك القرار.

وهناك أسباب عدة وجيهة لدى القادة الإيرانيين في حساسيتهم للحصول على الأسلحة النووية. قد تمثلت في إستخدام الأسلحة الكيميائية من قبل الرئيس (صدام حسين)، وفي ظل إنتهاك واضح لكل المواثيق والعهود الدولية، والتي لم تدنها لا الولايات المتحدة الأمريكية، ولا فرنسا، والتي ما تزال راسخة في عقول وأذهان الجميع في إيران. وقد رأت إيران: أنه من غير العدل أن تحصل دولة مثل: كوريا الشمالية على الإهتمام والإعتبار من واشنطن بعد قيامها بإجراء تجربة نووية، فقد أجرت كل من: كوريا الجنوبية، ومصر حليفتي الولايات المتحدة الأمريكية تجارب نووية سرية على مدى عدة أعوام ولكن الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA)، إكتفت بتوجيه توبيخ بسيط إليهما⁽⁴³⁾.

كما أن باكستان تعد أول بلد مسلم إمتلك الأسلحة النووية ولكنه لم يخضع للمعاملة نفسها.

وهكذا فإن الرئيس (محمود أحمددي نجاد) لم يفعل سوى اللعب على توافق سياسي إيراني، والمتمثل ب: الحق غير القابل للتصرف في السيطرة التامة على دورة الطاقة النووية المدنية، والحق في الوصول الى الحداثة، والحصول على أحدث التقنيات. وقد كان السيد (محمد خاتمي) قبله بحاجة الى تسوية المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لبلده، إذ رأى في الإستراتيجية الصحيحة والملائمة مع تحدي التكنولوجيا النووية المدنية، إذن البدء بإستراتيجية للإتصالات مع العالم الخارجي

التي بدأها السيد (محمد خاتمي) والإصلاحيين من أجل إضفاء الشرعية على النظام الذي تجمد من قبل الفئات والفصائل المتحاربة داخل النظام، والتي أعاققت كل الابتكارات الاجتماعية الحقيقية⁽⁴⁴⁾، ولقد أعيد الأخذ بهذه السياسة من جانب السلطة الجديدة للمحافظين في إيران برئاسة (محمود أحمدي نجاد)، والذي كان لاعبا من بين لاعبين آخرين، وليس اللاعب الأهم في تحديد وتنفيذ السياسة الخارجية.

ومن الناحية النظرية، فإن الدستور الإيراني ينص على: ان الرئيس يظل خلف المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في تحديد وتعريف التوجهات العريضة للنظام، وأن تعدد مراكز القرار داخل النظام يقلل من قدرة تأثيره، وذلك لا يمنعه من التأثير في السياسة الخارجية، ولكن طبيعة السلطة تمنعه من أن تكون له الهيمنة في إدارتها.

أما فيما يتعلق بخطابات السيد (محمود أحمدي نجاد) الحارقة للدولة اليهودية، فهي بالنهاية ليست سوى تكرارا لشعار سمع من قبل الملايين من الإيرانيين، ولعدة مرات، وهو الشعار المكتوب على لافتات الباسيج، وعلى كل منشوراتهم وأدبياتهم الدعائية، والتي يمكن كتابتها ونقشها على سلاح الحرس الثوري، وأن الدعوة "لتدمير إسرائيل" كان الشعار الأول للجمهورية الإسلامية. لقد كان آية الله روح الله (الخميني) يحلم بأخذ المبادرة للقيام بانتفاضة المسلمين المضطهدين والمستضعفين، وكان يريد استخدام القضية الفلسطينية لتلك الغاية أو للقيام بذلك. ولكنه لم يعمل كما ينبغي: ليس لأنه لم يستطع توحيد المسلمين فقط، ولكن الحركات السنية الأكثر راديكالية والمعارضة لتصدير الإسلام الشيعي قد أستأنفت بالعمل وعلى حسابها الخاص، وبطريقتها الخاصة التمسك بالمثل الأعلى السامي لوحدة المسلمين، وإلى جانب ذلك فإن الرحمة عند كل مسلم شيعي جيد تجاه ضحايا المسلمين من الظلم، والقضية الفلسطينية تبقى في أعين جزء كبير من الشعب قضية عربية، ومعناها ليست قضيتهم.

والملاحظ، أن كل فصائل النظام ومنذ قيام الثورة تتفق على عد وجود الدولة العبرية وجودا غير شرعي، وعلى أن الحل النهائي يتمثل بإقامة دولة إسلامية فلسطينية تحل محلها ومكانها، ومع ذلك فإنهم ما يزالون منقسمين عن الكيفية التي ينبغي على إيران أن تطرح بها سياستها بخصوص ذلك الشأن الفلسطيني.

ويمثل عدم الاعتراف بدولة إسرائيل إذن تهديدا حقيقيا لتل أبيب، ولاسيما عن طريق تقديم الدعم المالي واللوجستي الى مختلف الحركات المعادية للدولة اليهودية، ومع ذلك فإن غموض سياسة النظام الذي يحرم سيطرة السيد (محمود أحمدي نجاد) على مجمل مقاليد القيادة الإيرانية، يمنعه من ممارسة سلطته، و من ثم القيام بهجوم عسكري مباشر على إسرائيل.

وتظهر تلك العناصر إلى أي مدى تكمن صعوبة إختزال السياسة الإيرانية وإستراتيجيتها في خطابات وعبارات الرئيس، والتي تعكس وتترجم ذلك الإرث لتبني موقف مماثل مع مواقف بدايات الجمهورية الإسلامية، والمتمثل بـ: المواجهة الواضحة مع الغرب، والمزيج من القومية المتطرفة، ومعاداة الإمبريالية، وكذلك الإستفزاز العنيف تجاه الدول العدو، وخاصة إسرائيل، إذ يبدو من غير المحتمل أن نشهد ثورة فكرية جديدة، لأن ذلك يتطلب دفعا عن الأمة بأكملها.

وحاليا فإن الفجوة التي تفصل بين طموحات الشعب الإيراني وسياسة آيات الله هي كبيرة جدا كي نشاهد حركة جماعية ثورية تمشيا مع الأوهام الشيوعية التي طرحها السيد (محمود أحمدني نجاد)، ومع ذلك وبالنسبة للأغلبية العظمى من الشعب، فإن ثورة العام 1979م، تحتفظ بالشرعية الكبيرة في دورها الذي قامت به لتحقيق الاستقلال الوطني، وأن قليلين هم أولئك الذين يريدون العودة الى الوراء⁴⁵، لاسيما وأن الإصلاحات المتعلقة بالقواعد والأسس الهيكلية للجمهورية الإسلامية لا يمكن أن تتم الا من الداخل، وأن أي تدخل أجنبي يمكن ان يعزز لدى الإيرانيين مساندتهم للتيار المتشدد، فضلا على أن مختلف المجموعات والشبكات التي تشكل النظام الحالي تستعد كلها للحقبة الجديدة التي ستنشأ في البلاد وتقام فيها، فيما يرى السيد (على خامنئي) حوله توترات مهمة تكشف عن وضع التغير الذي تواجهه البلاد.

الخاتمة :

لقد تبين من خلال تطور مسار السياسة الإيرانية منذ وصول التيار الخميني إلى السلطة، أن الإستراتيجية التي أنتهجتها الحكومات المتعاقبة قد تأرجحت بين نوايا ما حملته الخطب السياسية الداعية إلى تفعيل المحددات الدينية - المرفوعة كشعارات - وبين ما فرضه الواقع من أحداث أحالت في معظمها دون تطابق منطلقات هذه الإستراتيجية مع أفعال القادة الإيرانيين، وذلك بسبب صراع الأجندة على السلطة، والتي إتسمت بعدم الإنسجام في تواصلها لإدارة خطتها التي غلبت عليها الممارسات البرغماتية / الواقعية.

ويمكن لسياسات التحالف، وما تسعى إلى تنفيذه بواسطة إستراتيجيتها أن يوفر فرصا جديدة للشعب الإيراني، وأن المسألة على المحك في ذلك الصراع على السلطة، ومن المرجح أن يكون له آثار كبيرة في التوازن بالعلاقات الدولية لإيران، وأن الجمهورية الإسلامية هي فاعل إنكار فيما يتعلق بملفات كبرى إستراتيجية معاصرة، كإنتشار السلاح النووي، وتحقيق الإستقرار في العراق، وتقديم الدعم للجماعات المناهضة لإسرائيل، أضف الى ما تقدم أن المرحلة السياسية الجديدة المرتقبة يجب أن تعمل على تعديل الكثير من عقد النفوذ التي تعبر عن مختلف أجهزة السلطة.

ومع ذلك، فإنه من الصعب التأكد من مواقف الأطراف السياسية المختلفة، إذ ينظر الى المحافظين المتشددين بأنهم الأكثر ترددا في التفاوض فيما يتعلق بمستجدات برامجهم على الرغم من أنهم يعدون أول من بدأوا بالتفاوض مع البيت الأبيض منذ بداية الثورة، وكذلك فإن تطلعات الشعب الإيراني صار لها تأثيرا نسبيا، كما دل انتخاب السيد (محمد خاتمي) على ذلك، وهو لا يمنع من القول أن الإيرانيين ما يزالون يخضعون الى ضغوطات قوية من قبل النظام، إلا أن المجتمع الإيراني ذو الوزن الإنتخابي يبقى يمثل واقعا مهما، ويمكن أن يلعب في المستقبل دورا حقيقيا وفعالا في تطور وأفاق توجهات الإستراتيجية الإيرانية نحو توافق أكبر مع الواقع المعيش.

الهوامش :

(1) *Le Monde*, édition du 2 février 1979.

(2) Thierry Coville: *Iran, la révolution invisible*, Paris, La Découverte. 2007, p 37 - 38.

(3) لقد قارن السيد (ادوارد مورتيما) الصحافي الشهير في جريدة التايمز في تلك المدة الثورة الإيرانية بالثورة الفرنسية أو كذلك بالثورة الروسية في العام 1917م، عندما تمت الإطاحة بالقيصر. وقد تعاطف العديد من المثقفين مع الثورة الإيرانية التي جسدت كفاح الشعب الإيراني للتحرر من حكم الشاه المطلق. ينظر:

Edward Mortimer, "Iran : the greatest revolution since 1917", *Spectator*, 17 février 1979, Michel Foucault, « Inutile de se soulever », *Le Monde* 11-12 mai 1979.

(4) Bernard Lewis, *L'Islam en crise*, Paris, Gallimard 2003, p 102.

(5) ان الطلاب الذين كانوا يتبعون الإمام، كان يقودهم الإمام الخميني موظفا في الوقت نفسه العداء للامبريالية واستقبال الشاه في الولايات المتحدة الأمريكية، ينظر:

Thierry Coville: *op. cit*, p 190, et Bernard Hourcade: *Iran, nouvelles identités d'une république*, Paris, Belin 2002, p 121.

(6) تم احتجاز الرهائن الأمريكيين لمدة (444) يوما بين الرابع من تشرين الثاني من العام 1979م، إلى العشرون من كانون الثاني من العام 1981م، ينظر: عبد الحميد العيد الموساوي، "العلاقات الأمريكية الإيرانية في عهد الرئيس اوباما"، مجلة العلوم السياسية، العدد(49)، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، كانون الثاني 2015م، ص105.

(7) عبد الحميد العيد الموساوي، "استراتيجية اليد الممدودة للرئيس اوباما تجاه ايران"، مجلة العلوم السياسية، العدد(49)، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، كانون الثاني 2015م، ص105.

(8) Claire Tréan, *Le paradoxe iranien*, Paris, Robert Laffont, 2006, p.182.

(9) Bernard Hourcade, *op.cit*, p 121.

(10) ومع ذلك فقد تنامت قوة الليبراليين في وقت لاحق وظهرت لهم اجتهادات فكرية واتسعت مصادرههم الفكرية الأمر الذي جعلهم يتمكنون من اختراق نظام ولاية الفقيه وتشكيل جبهة رفع شعار الإصلاح وظهرت ثلاثة اتجاهات: تمثل الاتجاه الأول في الإبقاء على ولاية الفقيه مع طرح القيادة الشعبية الدينية وإعطاء مزيد من المشاركة السياسية للجماهير، وتمثل الاتجاه الثاني في نقل بعض صلاحيات الزعيم إلى أجهزة أخرى ديمقراطية ورقابية وتنفيذية فيما كان الاتجاه الثالث يميل إلى التمرد على نظرية ولاية الفقيه، وللمزيد ينظر: محمد السعيد عبد المؤمن، "المرونة الشجاعة"، تحولات إستراتيجية، ملحق مجلة السياسة الدولية العدد(199)، عدد يناير 2015م، ص8.

(11) Thierry Coville, *Ibid*, p 39.

(12) عبد الحميد العيد الموساوي، التحالفات الإستراتيجية في جنوب غرب آسيا، ط1، دار الكتب العلمية، بغداد، 2013م، ص: 188-190-189.

(13) Jean-Luc Marret: Un exemple de parti politique avec bras armé : le Hezbollah, Document PDF, 27 septembre 2005.

(14) للمزيد ينظر: عبد المنعم شفيق، حزب الله رؤية مغايرة، أصول وجذور" في كتاب: حزب الله الوجه الآخر، تقديم احمد أبو مطر، دار الكرمل للنشر والتوزيع، بيروت، 2008م، ص: 65 وما بعدها.

(15) هذه الحركة الجديدة استطاعت أن تخدم مصالح الدولتين في الوقت نفسه، فمن خلال احتجاز الرهائن الغربيين استطاعت طهران تسوية العديد من الخلافات السياسية والمالية، ومن خلال استخدام حزب الله هذا التنظيم المسلح الحقيقي في جنوب لبنان، تجنبت دمشق أي مواجهة عسكرية مباشرة مع إسرائيل، ينظر:

Jean-Luc Marret, *op.cit.*

(16) Bernard Hourcade, *Ibid*, p 122.

(17) Barah Mikail, *op.cit*, p 151.

(18) عبد الحميد الموسوي، الشراكة الإستراتيجية بين الهند وإسرائيل بعد 11 أيلول، مجلة قضايا سياسية العدد (42)، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين، 2016م، ص:

(19) Gilles Kepel, *Fitna : guerre au cœur de l'Islam*, Paris, Gallimard, 2004, pp 48-49.

(20) هذا التجمع لم يكن في جله تجمعا سنيا على الرغم من رعاية المملكة العربية السعودية له. لقد كان يظم أربعة أحزاب أصولية متطرفة وثلاثة أحزاب باكستانية معتدلة سنية من ناحية و6 أحزاب دينية شيعية إيرانية من ناحية أخرى، ينظر:

Loretta Napoleoni, *Qui finance le terrorisme international*, Paris, Autrement, 2005, p 122.

(21) Olivier Roy: *Thermidor en Iran*, Bruxelles, Complexe, 1993, p 100.

(22) Julien Saada : La stratégie politique iranienne : idéologie ou pragmatisme ? Revue internationale et stratégique, 2008/1 (N°69).

(23) في العام 1982م، اندلعت ثورة إسلامية نظمها الإخوان المسلمون في مدينة حماة، تم سحقها من قبل الجيش بأوامر من الرئيس حافظ الأسد، ولا احد بالضبط يعرف أثار تلك العملية العسكرية بشكل دقيق إلا أن الصحفيين والمتخصصين يتحدثون عن 10 آلاف أو 20 ألف قتيل، للمزيد ينظر:

- Judith Palmer Harik, *Le Hezbollah, le nouveau visage du terrorisme*, Viamédia, 2006, p 64.

(24) Thierry Coville, *Iran, La Révolution invisible*, Paris, La Découverte, 2007, pp 194-195.

(25) محمد صادق الحسيني، الشيخ الرئيس من قرية الياقوت الأحمر الى عرش الزعامة الذهبي، ط1، رياض الريس للكتاب والنشر، بيروت، 2004م، ص80.

(26) محمد صادق الحسيني، مصدر سبق ذكره، ص93.

(27) تقرير التنمية البشرية لعام 2013م، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأمم المتحدة، نيويورك، 2013، ص207.

(28) وقد استعانت الولايات المتحدة الأمريكية بالحجج نفسها من اجل عزل الجمهورية الإسلامية في إيران، ينظر:

Kamal Bayramzadeh, *Les enjeux principaux des relations entre l'Iran et l'Europe de 1979 à 2003*, Paris, L'Harmattan, 2004, p 149.

(29) تم اغتيال رئيس وزراء الشاه الاسبق شاپور بختيار في باريس في شهر اب من العام 1991م، من قبل الاجهزة السرية الايرانية وكذلك اغتيال اربعة زعماء اكراد في العام 1992م في برلين، على اثرها تم تعليق الحوار بين اوروب وايران في العام 1997م، ينظر:

Voir Azadeh Kian-Thiébaud, *La République islamique d'Iran : De la maison du Guide à la raison d'État*, Paris, Michalon, 2005, p 86.

(30) Bernard Hourcade, *Ibid*, p 178.

(31) Julien Saada : La stratégie politique iranienne : idéologie ou pragmatisme ? Revue internationale et stratégique, 2008/1 (N°69).

(32) Azadeh Kian-Thiébaud: *op.cit*. p 81. Le Guide suprême Khamenei continuera à nier l'existence même d'Israël.

(33) Bernard Hourcade, *Ibid*, p 113.

(34) لقد تم اغتيال خمسة صحفيين إيرانيين في طهران بين 25 تشرين الثاني و12 كانون الأول من العام 1998م، ينظر:

Reporter sans frontières, voir : www.rsf.org/article.php3?id_article=20091

(35) Denis Bauchard, Clément Therme, « L'Iran : une puissance énergétique (re)émergente », *Notes de l'IFRI*,

16 septembre 2007, p 15.

وينظر كذلك: آرمان گراي خزندة مصباح عليه اصول گرايان " (مثالية مصباح الزاحفة ضد الأصوليين)، 2012/2/27.

<http://digarban.com/node/5147>

(36) Vincent Hugué, « L'homme qui fait trembler le monde », *L'Express*, n° 2 859, 20 avril 2006.

⁽³⁷⁾ - Ayelet Savyon, « Deuxième Révolution islamique : lutte pour le pouvoir au sommet », 23 novembre 2005, www.memri.org

memri.org

⁽³⁸⁾ Julien Saada, La stratégie politique iranienne : idéologie ou pragmatisme ? Revue internationale et stratégique, 2008/1 (N°69).

⁽³⁹⁾ مجلس تشخيص مصلحة النظام يمارس مهامه المتمثلة في مراقبة السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية.

⁽⁴⁰⁾ تعارض المذهب الشيعي مع المذهب السني بعد وفاة الرسول محمد صلى الله عليه وسلم حول مسألة احقية الخلافة، ينظر:

François Thual, *Géopolitique du chiisme*, Paris, éditions Arléa, 1995, pp 19-20 ; Yann Richard, *L'Islam chiite*, Paris, Fayard, 1991 ; Henri Corbin, *En Islam iranien : aspects spirituels et philosophiques*, Paris, Gallimard, 1971, réédition 1991 et Daniel de Smet, « Le chiisme, messianisme islamique », *Le Point Hors – série*, n° 5, novembre – décembre 2005.

⁽⁴¹⁾ Mouna Naïm, « En voie de radicalisation, l'Iran veut rayer Israël de la carte », www.lemonde.fr, 27 octobre 2005.

⁽⁴²⁾ Cf. Jean Pierre Perrin, « Nouvelle provocation du Président Iranien sur les juifs », *Libération*, 9 décembre 2005.

⁽⁴³⁾ *Bulletin of the Atomic Scientists*, janvier-février 2005, vol. 61, n° 1, Mont Morris, Illinois, www.thebulletin.org/article.php?art_ofn=jf05kang

⁽⁴⁴⁾ ومن أجل تعبئة الرأي العام الإيراني في أثناء المفاوضات مع الأوروبيين صرح الرئيس الإيراني محمد خاتمي: لقد قررنا أن نكون أقوياء وان التكنولوجيا النووية ضرورية للأمة وللنظام، وقد حسمنا خياراتنا: نعم للنووي المدني وكلا للسلاح النووي.

Propos cités dans *Alfāb*, 22 septembre 2004, p. 5. Voir également Azadeh Kian-Thiébaud, *Ibid*, pp 95-96.

⁽⁴⁵⁾ Julien Saada, La stratégie politique iranienne : idéologie ou pragmatisme ? Revue internationale et stratégique, 2008/1 (N°69).